الأمم المتحدة

A/RES/72/218

الجمعية العامة

Distr.: General
25 January 2018

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/72/420/Add.3)]

٢١٨/٧٢ - الحدّ من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان سِنداي[(١)] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٣)]، وجدول أعمال القرن ٢١[(٤)]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٥)]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[(٦)]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[(٧)]، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٦) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

300118 300118 17-23287 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٨]، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بالخطة الحضرية الجديدة التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[٩]،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

وإذ تكرر تأكيد ما جاء في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث من دعوة إلى الحدّ بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها من عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنة الحالية والسنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وتشرد وعواقب سلبية طويلة الأمد على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة لدى البلدان النامية،

وإذ تدرك أهمية تعزيز السياسات والتخطيط وذلك من أجل بناء القدرة على التحمل والحد من مخاطر التشرد في سياق الكوارث، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود،

---

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ الجوانب الصحية من إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي عُقد في بانكوك يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ واعتمد مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سنداي كمساهمة في إطار سنداي من أجل إقامة نُظم صحية قادرة على الصمود،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠[١٠]، وإذ تسلِّم بأن الغابات توفر خدمات أساسية للنظم الإيكولوجية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، وتسهم في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الغابات تحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من خطر حدوث الفيضانات والانهيارات الأرضية والانهيارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث الطبيعية،

وإذ تسلّم بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية، قد تسهم إلى جانب عوامل أخرى في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دوليا ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ ترحب باتفاق باريس[١١] وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وكل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٢] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تعيد التأكيد على ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينيو والآثار السلبية لتغير المناخ، من أهمية في تقدير ومنع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفّر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والإجراءات المبكرة والاهتمام بالسكان المتضررين لتعزيز قدرتهم على مواجهة آثار تلك الكوارث والأخطار، وإذ تقرّ في هذا الصدد بأهمية وضع استراتيجيات قائمة على الوعي بالمخاطر والأخذ بنهُج مستندة إلى التوقعات إزاء التمويل وتطوير نظم منسّقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة،

وإذ تسلّم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرَّضة للكوارث، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وإذ تسلم أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

---

(١٠) انظر القرار ٢٨٥/٧١.

(١١) اعتُمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ- ٢١.

(١٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تشير إلى الاحتفال باليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٠٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تسلّم بإنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث الذي تستضيفه جمهورية إيران الإسلامية باعتباره مؤسسة إقليمية تابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

وإذ تلتزم من جديد بكفالة ألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفا عن الركب ومشاركتهم،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٦[١٣]؛

٢ - ***تحث*** على التنفيذ الفعال لإعلان سِنداي[١] ولإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٢]؛

٣ - ***تكرر دعوتها*** إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرُّض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛

٤ - ***تشدد*** على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في مسألة الحد من مخاطر الكوارث، وتشجّع البلدان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها المعنية وسائر المؤسسات والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الأنشطة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جملة أهداف من بينها تعزيز فعالية جهود الإغاثة في حالات الكوارث؛

٥ - ***تشجع*** الدول على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على الاضطلاع بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سنداي، وهي فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز سُبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث تعزيزا للقدرة على الصمود، وتعزيز التأهّب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية ومن أجل ”إعادة البناء بشكل أفضل“ في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء؛

٦ - ***تنوه*** بالعمل الذي تضطلع به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الحد من مخاطر الكوارث وخطة عمل الأمم المتحدة المستكملة للحدّ من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي

(١٣) A/72/259.

بالمخاطر، وإذ تشجع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة على مواصلة مواءمة عملها مع خطة العمل لتعزيز التنسيق والاتساق والكفاءة في تقديم الدعم إلى البلدان بشأن الحد من مخاطر الكوارث، مسترشدة في ذلك بفريق كبار الإداريين المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود الذي أنشأه الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، وفقا لإطار عمل سِنداي؛

٧ - ***تهيب*** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي اعتُمدت في إطار سِنداي؛

٨ - ***تعترف*** بالتقدم المحرز في بلوغ الغاية (هـ) من إطار سِنداي؛

٩ - ***تعترف أيضا*** في هذا الصدد، ونظرا لقصر الوقت المخصص لبلوغ الغاية (هـ) من إطار سنداي بحلول سنة ٢٠٢٠، بحجم العمل المطلوب لإعداد استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن ثم فهي تشجع الدول على مواصلة إعطاء الأولوية لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث ودعم وضعها، وتعزيز أوجه التآزر مع السياسات والخطط الوطنية القائمة، بما في ذلك الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، حيثما كان ذلك مناسبا، وإنشاء وتعزيز قواعد بيانات الخسائر المحلية الناجمة عن الكوارث، ونماذج المخاطر والقدرات المتاحة، فضلا عن إجراء تقييمات للمخاطر، وتعيد تأكيد ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التنفيذ، ولا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، ويشمل ذلك تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي لتوفير وسائل التنفيذ وتكثيف الجهود المحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان؛

١٠ - ***تشجع*** على دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، ضمن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف داخل جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة، والتنمية الحضرية، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وعلى نطاق هذه القطاعات؛

١١ - ***تعترف*** بما للنظم الإيكولوجية السليمة من مساهمة هامة في الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تعزيز الأخذ بنُهج قائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات؛

١٢ - ***تعترف أيضا*** بأن الخسائر الاقتصادية ما فتئت تزداد من جراء ارتفاع عدد الأصول المعرضة للأخطار وقيمتها، وتشجع البلدان على أن تجري تقييما لمخاطر الكوارث على البنيات التحتية الحيوية القائمة، وأن تجعل تقييمات مخاطر الكوارث شرطا لا محيد عنه في الاستثمارات المتعلقة بالبنيات التحتية والإسكان، وأن تعزز الأطر التنظيمية لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء، حسب الاقتضاء، وصولا إلى الغاية (د) من إطار سِنداي، وفي هذا الصدد تشجع البلدان على إدماج اعتبارات الحد من أخطار الكوارث ضمن الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

١٣ - ***تسلّم*** بأن الماء عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[١٤]، وأن الكوارث المتصلة بالمياه والأخطار المتعددة الأبعاد تهدد سلامة الأرواح البشرية وسبل العيش والزراعة والبنيات التحتية للخدمات الأساسية وتلحق أضرارا وخسائر اقتصادية واجتماعية ضخمة، وأن الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية ضرورية لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو جميع البلدان، في هذا الصدد، إلى إدماج مسائل إدارة الأراضي والمياه، بما في ذلك للتصدي للفيضانات والجفاف، ضمن عمليات التخطيط والإدارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

١٤ - ***تشدد*** على أن الوقاية من الكوارث والحد من مخاطرها يعودان بفوائد هائلة ويساعدان في الحد بشكل كبير من تكاليف الإجراءات المتخذة في أعقاب الكوارث، وأن بذل جهود إضافية لزيادة توفير آليات الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وقدرة الدول على الاستفادة منها، أمر مهم لكفالة أن يفضي الإنذار المبكر إلى العمل المبكر، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دعم هذه الجهود؛

١٥ - ***تحث*** الدول على أن تواصل، في سياق تنفيذها لإطار سنداي، العمل على جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك العمل، إذا أمكن، على جمع المعلومات المصنفة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٥ على الأقل؛

١٦ - ***تشجع*** الدول على إيلاء الاهتمام الواجب للحد من مخاطر الكوارث أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ترد الإشارة إليه في عدة أهداف وغايات، بما في ذلك ضمن استعراضاتها الوطنية الطوعية؛

١٧ - ***تكرر تأكيد تشجيعها القوي*** للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[١٥] واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٦]، وإطار سِنداي، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٢]، واتفاقية التنوع البيولوجي[١٧]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[١٨]، والخطة الحضرية الجديدة[٩]، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على التصدي للكوارث ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

١٨ - ***تحث*** على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سنداي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب

---

(١٤) القرار ١/٧٠.

(١٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٦) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ - ٢١، المرفق.

(١٧) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(١٨) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سنداي؛

١٩ - ***ترحب*** بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث[١٩]، وبوضع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سنداي والغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف التنمية المستدامة ١ و ١١ و ١٣ باعتبارها مساهمة مهمة لكفالة التماسك والجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير، وترحب أيضا بالجهود الأخرى الرامية إلى وضع مقاييس متسقة للإبلاغ بموجب إطار سنداي وأهداف التنمية المستدامة والصكوك الأخرى ذات الصلة؛

٢٠ - ***تسلم*** بأن الحد من مخاطر الكوارث يستلزم اتباع نهج متعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة شاملة تتسم بالدراية بالمخاطر، وتستند إلى تبادلٍ ونشرٍ مفتوحين للبيانات المصنفة، بما في ذلك بحسب الجنس والسن والإعاقة، بالإضافة إلى معلومات عن الأخطار تكون ميسورة ومحدّثة وسهلة الفهم وقائمة على العلوم وغير حساسة، تكمّلها معارف تقليدية، وفي هذا الصدد، تشجع الدول على البدء، أو حسب الاقتضاء، على مواصلة تعزيز جمع بيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، وغيرها من الغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، تكون مصنفةً حسب نوع الجنس والسن والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، في إطار الإبلاغ عن إطار سنداي؛

٢١ - ***تتطلع*** إلى انطلاق العمل في أوائل عام ٢٠١٨ بآلية رصد إطار سنداي، وتشجع الدول على استعمال الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سنداي العالمية، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمخاطر الكوارث؛

٢٢ - ***تسلّم*** بأن حجم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف وقدرات كل بلد من هذه البلدان، يمكن زيادة تعزيزه من خلال توفير التعاون الدولي المستدام؛

٢٣ - ***تسلّم أيضا*** بأهمية إعطاء الأولوية لتطوير القدرات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وفقا للممارسات والتشريعات الوطنية؛

٢٤ - ***تسلّم كذلك*** بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلّم بأن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سنداي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات والوكالات والبرامج والصناديق المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دورا هاما كأطراف مساعدة في

(١٩) A/71/644 و A/71/644/Corr.1.

تقديم الدعم إلى الدول، وفقا للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، في تنفيذ إطار سنداي على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

٢٥ - ***تشجع*** الحكومات على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والدور القيادي للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم سياسات وخطط وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة لمسائل الإعاقة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتوفير الموارد اللازمة لها وتنفيذها، وتسلم في هذا الصدد بأن النساء والفتيات يتعرّضن على نحو غير متناسب للخطر، ولتزايد فقدان سبل العيش، وحتى للخسائر في الأرواح أثناء الكوارث وفي أعقابها، وبأن الكوارث وما تتسبب به من تعطّل في الشبكات ونظم الدعم المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تؤثر بشكل غير متناسب في الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؛

٢٦ - ***تشدد*** على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظورات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائط الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقا لإطار سنداي؛

٢٧ - ***تسلّم*** بأنّ الأخطار البيولوجية تقتضي من النظم المعنية بمواجهة الكوارث وإدارة المخاطر الصحية التنسيق بقوة في مجالات تقييم المخاطر والمراقبة والإنذار المبكّر، وبأنّ الهياكل الصحية القادرة على الصمود والنظم الصحية المعززة القادرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)[٢٠] وتطوير مُجمل قدرات الأنظمة الصحية هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموما وتبني القدرة على مواجهتها؛

٢٨ - ***تعرب عن تقديرها*** لحكومة المكسيك لاستضافة الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في كانكون، المكسيك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، وتنوه بالموجز الذي أعده الرئيس وببيان كانكون الرفيع المستوى، وتعيد تأكيد أهمية المنتدى العالمي بوصفه محفلا لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي وتعزيز التنسيق فيما بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معها؛

٢٩ - ***تعرب أيضا عن تقديرها*** لحكومات طاجيكستان وفنلندا وفيجي وقطر وكندا وموريشيوس والهند كجهات مستضيفة للمنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وتعترف بأن تلك المنتديات تمثل آليات مهمة للتعاون في تنفيذ إطار سِنداي، وتتطلع إلى المنتديات الإقليمية المقبلة ومداولاتها التي ستجري في إيطاليا وتونس كولومبيا ومنغوليا، وكذلك الدورة السادسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، الذي ستستضيفه سويسرا في جنيف في عام ٢٠١٩، وتسلّم بمساهمات هذه المنتديات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(٢٠) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار ٥٨-٣، المرفق.

٣٠ - ***تؤكد مجددا*** أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر ويشكل عنصرا حاسما في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول على تعزيز تبادل وتقاسم المعلومات دوليا وإقليميا، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز لإدارة المخاطر والربط الشبكي بينها، وتشجيع التعاون الحاسم في البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية في مجال الحد من الكوارث، وتحسين آليات التنسيق الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى؛

٣١ - ***تسلّم*** بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبالزيادة الكبيرة في خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سنداي؛

٣٢ - ***تسلّم*** باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على أن توفر التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث وأن تزيد من المساهمات المالية المقدمة له حيثما أمكن، دعما لتنفيذ إطار سنداي، بما في ذلك من خلال المساهمات غير المخصصة، والمتعددة السنوات إذا أمكن؛

٣٣ - ***تشجع*** جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الصمود من خلال إدماج مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية وتيسير الاستثمارات الخاصة في الحد من مخاطر الكوارث؛

٣٤ - ***تؤكد من جديد*** أن الاستثمار في المهارات والنظم والمعارف الوطنية والمحلية لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والتأهب لها سيساهم في حفظ الأرواح وخفض التكاليف والمحافظة على مكاسب التنمية، وتشجع في هذا الصدد على إيجاد سبل مبتكرة، بما في ذلك التمويل المستند إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، من أجل زيادة توافر الموارد للدول الأعضاء وذلك قبل أن تكون هناك توقعات موثوقة بوقوع الكوارث؛

٣٥ - ***تشدد*** على أهمية تشجيع إدماج التثقيف بأخطار الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها والتصدي لها ومرحلة الإنعاش وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية على جميع المستويات التعليمية، وفي التعليم والتدريب المهنيين؛

٣٦ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم ترك أي فرد أو بلد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٧ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند الفرعي المعنون ”الحد من مخاطر الكوارث“، في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٧٤
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧